العرب
الثلاثاء 2021/09/07
السنة 44 العدد 12172

حزب الأحرار قوة انتخابية تحاول القفز إلى المرتبة الأولى

تراجع شعبية العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة يمهد الطريق لفوز الأحرار في الانتخابات المغربية

يقدم الحزب الوطني للأحرار نفسه كقوة بديلة لحزبي الأصالة والمعاصرة أكبر حزب معارض في المغرب وحزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يقود الائتلاف الحكومي منذ سنوات، وهو طموح لا يستبعد مراقبون أن يتمكن الحزب من تحقيقه خلال الانتخابات المزمع إجراؤها الأربعاء.

نحن الأقوى

الرباط – توقعت القيادية في حزب التجمع الوطني للأحرار المغربي اعتماد الزاهيدي أن يتصدر حزبها الانتخابات التشريعية والبلدية المقرر إجراؤها الأربعاء، مؤكدة أن لا خطوط حمراء تجاه التحالف مع الأحزاب.

وقالت إن الحزب منفتح على كل الأحزاب من أجل تشكيل الحكومة المقبلة، معتبرة أن الانتقادات الموجهة له دليل على "قوته وعزمه تصدر المشهد السياسي".

وأشارت الزاهيدي إلى أن "الحملة الانتخابية هذه السنة تمر بظروف خاصة، خصوصا في ظل تنظيم الانتخابات التشريعية والبلدية في نفس اليوم".

وأردفت أن "التجمع بدأ الحملة بشكل قوي منذ اليوم الأول"، مؤكدة في الوقت ذاته أن الحزب يعتمد في تقديم نفسه على ما قدمه من عمل خلال السنوات الأربع الأخيرة.

اعتماد الزاهيدي

تلقي الحزب ضربات دليل على قوته وعزمه تصدّر المشهد السياسي

ولفتت الزاهيدي إلى إطلاق حزبها في ذلك الحين برنامجا باسم "مسار الثقة" قدم من خلاله أطروحة سياسية للمواطنين من أجل مناقشتها، تضمنت "انتقادات وإيجابيات عرفت استحسان المواطنين".

وبحسب الزاهيدي فإن الحزب أطلق أيضا برنامجا زار في إطاره 100 مدينة، وعرف هذا البرنامج تواصلا مكثفا مع المواطنين، وبناء على ذلك تم إعداد برنامج الحزب الانتخابي.

وأجريت آخر انتخابات تشريعية في المغرب عام 2016، وحل فيها العدالة والتنمية في المركز الأول (125 مقعدا في البرلمان من أصل 395)، فيما حل الأصالة والمعاصرة ثانيا (102 مقعدا)، والاستقلال (معارض) ثالثا (46 مقعدا)، ليحل التجمع الوطني للأحرار رابعا (37 مقعدا).

وبدأ الحزب منذ حوالي سنتين حملة انتخابية مبكرة انتبهت إليها الأحزاب المنافسة وخاصة الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية اللذين هاجما الحزب مرارا واتهماه بالفساد وتوظيف المال السياسي.

وضرب الانقسام حزب الأصالة والمعاصرة بعد فشله في تحقيق الانتصار على الإسلاميين في الانتخابات الماضية في حين يشهد العدالة والتنمية تراجعا في شعبيته نتيجة فشله طيلة دورتين في تحقيق وعوده الانتخابية.

وقالت الزاهيدي إن "برنامج الحزب لم يقتصر على برنامج انتخابي موسمي فقط، بل يشكل محطة سياسية، بالنظر إلى أنه جاء بعد نقاش مع المواطنين حول الأمور السياسية، قبل عملية الترشح".

وتابعت موضحة "النقاش تناول أولويات السياسي عندما يصل إلى موقع القرار، وأولوياته في القطاعات العمومية، وكيف سيسيرها، وهو الأمر الجديد الذي جاء به حزب التجمع في المشهد السياسي المغربي".

ولفتت إلى أن البرنامج "كان له صدى إيجابي بالنسبة إلى المواطنين، وكذلك السياسيين الذين كانوا يناقشونه من منطلق الفكرة وليس من منطلق الهجوم السياسي".

لكنها في الوقت ذاته أشارت إلى أن مفكرين ومحللين سياسيين وضعوا أيديهم على عدد من الأمور السلبية في برنامج الحزب، "وهو الأمر الذي قام الحزب بتصحيحه في محطات سابقة".

وأوضحت أن التجمع أطلق برنامجا دقيقا بالنسبة إلى البلديات، جاء نتيجة مخرجات زيارة 100 مدينة.

وبخصوص اتهام التجمع بأنه يستعين بالمال الانتخابي ذكرت بالبيان الصادر عن الحزب في هذا الصدد.

ويوم الجمعة الماضي أدان حزب التجمع الوطني للأحرار اتهامه باستخدام "المال الانتخابي" من قبل أحد أحزاب المعارضة.

وقال الحزب في بيان إنه يدين "التصريحات الإعلامية الخطيرة الصادرة عن الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة (أكبر أحزاب المعارضة) عبداللطيف وهبي بحقه".

وخلال الأيام الماضية اتهم وهبي التجمع الوطني للأحرار "باستعمال الأموال في استمالة الناخبين".

واعتبر بيان التجمع أن "التصريحات تبتغي التشويش على السير الناجح للحملة الانتخابية لحزب التجمع الوطني للأحرار، ونجاحها الجماهيري الواسع في التواصل والتجاوب مع فئات عريضة من عموم المواطنات والمواطنين".

وقالت الزاهيدي إن "تطلعات التجمع بعد تجديد قيادته عام 2016 (عندما تسلم عزيز أخنوش الرئاسة) كانت كبيرة، وجميع المغاربة شاهدوا كيف كانت الفترة الانتقالية للتجمع بقيادة أخنوش وتسلمه المهمة التي لم تكن سهلة، حيث أسس لهذه التجربة الجديدة من أجل تغيير نظرة المجتمع تجاه الحزب".

وأوضحت أن الحزب عمل على "هيكلة القطاعات، خاصة الشباب والمرأة والمهنيين والمهندسين وجميع فئات المجتمع بهدف تمكينه من إطار للعمل بشكل سلس وسليم ومتجانس ما بين القطاعات".

وبحسب الزاهيدي فإن "طريقة التحول كانت تهدف إلى عدم بقاء حزب التجمع في خانة الحزب المتوسط أو ما كان يلقب بالحزب الإداري".

واعتبرت أن "التجمع منذ 2016 كانت له تطلعات بأن يكون من الأحزاب الكبرى، وأول الإشارات للمواطنين والسياسيين تتمثل في تنظيم هياكله (الشباب والمرأة) ولقاءات تكوينية من أجل تكوين قيادات سياسية شابة للمشهد السياسي".

وقالت الزاهيدي "أمام هذه التطلعات من الطبيعي أن تكون للتجمع استقطابات، فلا يمكن لحزب يتطلع إلى قيادة الحكومة أن يهدف للحصول على أكثر من 80 مقعدا بمجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان)، ولا يمكن أن يبقى في حدود 37 مقعدا، لذلك فتح الباب أمام الالتحاق بصفوفه".

وتوقعت القيادية في حزب التجمع الوطني تصدر حزبها للانتخابات، بناء على هذه المعطيات وبناء على أنه قدم أكبر نسبة من الشباب مقارنة بأحزاب أخرى.

وقالت إن "تطلعات الحزب الكبيرة تعطيه إمكانات للتحول إلى حزب كبير يمكن أن يتصدر المشهد السياسي".

ولفتت الزاهيدي إلى أن "تلقي الحزب ضربات وانتقادات دليل على قوته وعزمه تصدر المشهد السياسي".

وأضافت "عندما عزم الحزب على تصدر المشهد السياسي وخلق ضجة في الساحة السياسية، وعندما قام بتغييرات لم تكن منتظرة من طرف المواطنين، ووفر ساحة للنقاش السياسي لفائدة فئات المجتمع فإنه من الطبيعي أن يتلقى ضربات وانتقادات".

وأشارت الزاهيدي إلى أن "الادعاءات التي يتعرض لها الحزب تدل على قوته وحضوره القوي في الساحة السياسية".

وبخصوص التحالفات بعد الانتخابات أوضحت أن الحزب ليست له خطوط حمراء تجاه التحالفات، ومنفتح على جميع الأحزاب السياسية من أجل مصلحة الوطن.

وتمّ تأسيس حزب التجمع قبل 42 عاما تقريبا، ويأتي سطوع نجمه عقب فشل حزب الأصالة والمعاصرة (يمين/معارض) في الإطاحة بالعدالة والتنمية خلال الانتخابات البرلمانية عام 2016. ويراهن حزب التجمع على قيادة الحكومة المقبلة بدعم من رجال الأعمال.

وأسس الحزب (يمين وسط) أحمد عصمان رئيس الوزراء الأسبق (1972 – 1979)، وصهر الملك الراحل الحسن الثاني (1961 – 1999)، ويوصف بأنه ممثل "للنخبة"، لأن جل كوادره أعيان أو رجال أعمال أو كوادر إدارية.

كما يبرز في المشهد السياسي كقوة انتخابية كلٍ من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال (معارضان) اللذان يأملان -إلى جانب التجمع الوطني للأحرار- الإطاحة بالإسلاميين بعد قيادتهم الحكومة لولايتين متتاليتين، وهي المرة الأولى في تاريخ البلاد التي يقود فيها نفس الحزب الحكومة لولايتين إثر فوزه في انتخابات 2011 و2016.

ووفق بيانات رسمية تتنافس 1704 قوائم في الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها غدا.

وتشمل قوائم انتخابات مجلس النواب 6 آلاف و815 مرشحا، فيما تشمل قوائم الانتخابات البلدية 157 ألفا و569 تصريحا بالترشيح.

وبلغ عدد الهيئات السياسية التي شاركت فيها 31 حزبا، بما فيها تحالف أحزاب سياسية تم تأسيسها حديثا.

وتُجرى انتخابات المجالس البلدية وفق نمطين، هما: نظام القوائم في الدوائر التي يسكنها أكثر من 50 ألف نسمة، أما الأقل سكانا فيطبق فيها الاقتراع الفردي.

ويبلغ عدد الناخبين في عموم المغرب 17 مليونا و983 ألفا و490 ناخبا من أصل نحو 36 مليون نسمة.

حزب الاستقلال يراهن على إقليم الصحراء في الانتخابات المغربية

الرباط – أعرب نزار بركة الأمين العام لحزب "الاستقلال" المغربي (ثاني أكبر أحزاب المعارضة) عن أمله في حصول الحزب على فرصة الفوز من أجل تطبيق برنامجه الانتخابي.

وقال بركة إن حزب "الاستقلال" لديه حظوظ قوية للفوز بمقاعد إقليم الصحراء ومناطق أخرى، خلال الانتخابات التشريعية والمحلية، المزمعة في الثامن من سبتمبر الجاري.

وتشتد المنافسة على تصدر نتائج الانتخابات بين حزبي "العدالة والتنمية" (قائد الائتلاف الحكومي) و"التجمع الوطني للأحرار" (مشارك بالائتلاف)، كما يبرز حزبا "الأصالة والمعاصرة" و"الاستقلال" (معارضان) في المشهد السياسي كقوة انتخابية.

ويبلغ عدد الناخبين في المغرب 17 مليونا و983 ألفا و490 (من أصل نحو 36 مليون نسمة)، وفق بيانات رسمية.

وأفاد بركة، بأن برنامج الحزب (46 مقعدا من 395) مرتبط بتعاقدات ومواثيق مع شرائح من المواطنين، مثل الشباب والمرأة والمسنين.

وأضاف "الجائحة ساهمت في خروج مليون مغربي من الطبقة الوسطى ودخولهم إلى دائرة الفقر، وبالتالي نريد أن نساعدهم، من خلال تقديم دعم لمدة زمنية محددة، وتقوية قدراتهم من أجل مباشرة مشاريع مدرة للدخل".

وأبرز أن برنامج الحزب يتضمن مساعدة الشباب لإيجاد عمل، من خلال الخدمة المدنية المدفوعة الأجر خلال سنة، بالإضافة إلى جمع مكتب التكوين المهني مع وكالة التشغيل (حكوميان)، من أجل أن يكون هناك عمل مشترك.

وأبرز ضرورة توافر وكالات للتشغيل متنقلة بالقرى، في ظل وجود شباب واع ومتعلم وعاطل عن العمل، وهو ما يقتضي مساعدتهم لإيجاد فرص عمل.

وبخصوص الطبقة الوسطى، لفت السياسي المغربي، أنها "تعرضت للاستهداف من طرف الحكومة الحالية، مما أدى إلى تراجعها على عدة مستويات".

وأبرز أن "الطبقة الوسطى لا تزال خائفة على وضعها وعلى أبنائها، خصوصا في ظل مخاوف من العيش بمستوى أقل مما كانت عليه".

وتعهد بتخفيض الضريبة على الدخل لدعم الطبقة الوسطى، والإعفاء منها بالنسبة إلى المواطنين الذين لهم دخل أقل من 4000 درهم (نحو 400 دولار) شهريا، فضلا عن إعادة جدولة ديون للمتضررين من تداعيات كورونا.

وأردف "خصوصا أن العديد من هؤلاء مهددون بإفراغ مساكنهم والتشرد، وإزالة الفوائد البنكية لعدد منهم".

وحول الالتزام بتطبيق هذه التعهدات سواء إذا ترأس الحزب الحكومة أو شارك فيها، قال بركة إن "ترؤس الحكومة، يتم وفق برنامج حزب الاستقلال، الذي هو شبه ملزم بالنسبة إلى الأحزاب الأخرى".

وتابع "في حالة المشاركة في الحكومة، يدخل الحزب في مفاوضات من أجل إدخال بعض هذه الالتزامات بالبرنامج الحكومي المرتقب، وبالتالي الأفضل أن نحتل المرتبة الأولى من أجل تطبيق هذه الالتزامات".

واستطرد "بات ضروريا حماية المواطنين من جشع الشركات الكبرى، خصوصا أن المواطنين يدفعون مثلا ثمن الوقود بأكثر من سعره الحقيقي".

وبشأن استخدام المال الانتخابي، لفت بركة، إلى أن هذه الظاهرة انطلقت من خلال استمالة المرشحين الكبار، حيث كانت هناك ضغوطات للتأثير على العديد من رؤساء الجماعات المحلية من أجل الانتقال من أحزابهم إلى أحزاب أخرى.

واعتبر أن استخدام المال بالانتخابات سيكون له تبعات في المستقبل، داعيا إلى يقظة كبيرة من أن أجل مرور الانتخابات في ظروف جيدة.

واستدرك قائلا "يجب أن تبقى ظاهرة المال الانتخابي محدودة".

ويتم استخدام المال بالانتخابات، عبر تقديمه للمواطنين للتصويت على مرشح معين (مال، هدايا، سلع، خدمات)، أو للمترشحين من أجل تغيير الحزب، ويكون ذلك قبل فترة الترشح، بالإضافة إلى أساليب أخرى.

وذكر بركة، أن حزب "الاستقلال" يعرف دينامية كبيرة، ومن المنتظر أن يحسن من ترتيبه في الانتخابات المقبلة مقارنة مع انتخابات 2016، خصوصا أن الحزب فقد خلال الانتخابات السابقة 30 في المئة من الأصوات.

وأفاد بأن "الاستقلال استرجع قوته"، معربا عن أمله في أن يعطي الشعب للحزب فرصة من أجل تطبيق برنامجه الانتخابي.

نزار بركة

الحزب قدم الكثير للمواطنين في الصحراء، وحقق عددا من الإنجازات

وأردف "ومن أجل قطع الطريق على من يريد الرفع من أسعار الدقيق والسكر، والذين يريدون إزالة دعم الأسعار مرة أخرى وتحرير الأسعار، وهو ما سيساهم في جشع بعض الشركات المحتكرة، وزيادة أرباحها وتفقير المواطنين من الطبقة الوسطى".

وزاد "وهو ما نرفضه ولدينا تصور من أجل تمويل الإصلاحات الكبرى دون اللجوء إلى جيوب المواطنين".

وقال المتحدث، إن الخطوط الحمراء بخصوص التحالفات، لا ترتبط بالأحزاب بقدر ما ترتبط بالسياسات التي سوف تطلق على أرض الواقع.

وتابع "إذا كنا سندخل الحكومة مع حزب آخر، من الضروري ألا نشارك مع أحزاب تريد الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية، وتريد حذف دعم المواد الغذائية".

واستكمل "من الضروري أن تكون التحالفات مبنية على البرامج.. الاستقلال سبق أن تحالف مع جميع الأحزاب".

واعتبر بركة، أن "حزب الاستقلال لديه حظوظ قوية بالأقاليم الجنوبية (إقليم الصحراء)، خصوصا أن العديد من المواطنين (بالإقليم) منخرطون بالحزب، بحكم أنه يدافع على مغربية الصحراء، ويناضل من أجل ذلك منذ الاستقلال (1956)".

وأضاف أن "رموز الحزب قدموا الكثير للمواطنين بهذه الأقاليم، وحققوا العديد من الإنجازات على أرض الواقع، سواء على مستوى بلدية العيون (كبرى مدن إقليم الصحراء)، أو رأس جهة العيون الساقية الحمراء أو جهة الداخلة واد الذهب (تابعتان للإقليم)".

واستطرد "الحزب ساهم في المفاوضات حول الصحراء المغربية، من خلال رؤساء الجهات، للدفاع على وحدة التراب الوطني في إطار الأمم المتحدة".

وتطرق إلى "المجهود الكبير للحزب والانخراط في إطار النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية (برنامج حكومي)، الذي وصلت نسبة إنجازه إلى 80 في المئة، والبرامج (التنموية) المنجزة على مستوى الجهة".

واستدرك "تم العمل مع جميع الأحزاب الأخرى لأن الهدف هو خدمة المواطنين في الأقاليم الجنوبية، وتقوية روح الانتماء إلى الوطن والعمل على تحسين مشاكلهم ومحاربة إشكالية البطالة وجلب الاستثمار وخلق مناصب الشغل".

وأعلن عن "قرب افتتاح كلية للطب في العيون، مما يساهم في تجاوز الخصاص في الكوادر الطبية".

ولفت إلى أن "هذا كله سيؤدي لتقوية حظوظ الحزب في الانتخابات المقبلة سواء بالأقاليم الجنوبية أو في باقي مناطق البلاد".

رهان على وفاء الصحراويين